3781 سيارة مسروقة ومنهوبة العام الماضي

قضايا وناس/ وائل شرحة

تمكنت وزارة الداخلية من استرداد ما يقارب (1,701) سيارة من إجمالي السيارت والمركبات التي تمت سرقتها ونهبها بالقوة والبالغة (3,781) سيارة مختلفة الحجم والنوع خلال العام المنصرم بعموم محافظات الجمهورية.

وأكد تقرير إحصائي صادر عن وزارة الداخلية, حصلت الثورة على نسخة منه, على أن السيارات التي تم نهبها وأخذها بقوة السلاح بلغت نحو (1,738) مركبة أسترد منها (1,258) سيارة أي بنسبة ضبط (72,4%) بينما (480)سيارة ما تزال رهن متابعة رجال الأمن.

وبحسب التقرير الأمني, فإن محافظة (صنعاء) احتلت المرتبة الأولى في نهب السيارات بعدد (626) سيارة منهوبة تشكل بنسبة (36%) من إجمالي السيارات المنهوبة، متقدمة على محافظة (عمران) التي تحتل المرتبة الثانية منذ خمس سنوات، بعدد (554) سيارة ونسبة (32%) تليهما (أمانة العاصمة) بعدد (170) سيارة ونسبة (10%), بينما محافظات (عدن،أبين،المهرة،ريمة) لم تسجل أي سيارات منهوبة خلال العام الفائت.

وكشف التقرير أن السيارة التي تمت سرقتها العام المنصرم بلغت نحو (2,043) سيارة, أسترد منها (443) سيارة, مختلفة الحجم والنوع, وبنسبة ضبط (37,2%), بينما (1600) سيارة مسروقة ما تزال رهن البحث.

وقال التقرير: إن (أمانة العاصمة) في المرتبة الأولى في عدد السيارات المسروقة بإجمالي بلغ (740) سيارة بنسبة (57%) فيما احتلت المرتبة الثانية محافظة (صنعاء)،بإجمالي (104) سيارات، وبنسبة (8%)، لتأتي في المرتبة الثالثة محافظة (عدن)، بإجمالي (91) سيارة، بنسبة (7%) من إجمالي السيارات المسروقة.. بينما محافظات (أبين،صعدة،ريمة) لم تسجل أي سيارات مسروقة.

مدير مركز البحوث والدراسات الأمنية يؤكد لـ" الثورة" :

البحوث الأمنية خيار استراتيجي لإيجاد الحلول للمشاكل الأمنية

نفذنا أكثر من 1300 بحث علمي عن الجريمة وأساليب مكافحتها

الأمن والاستقرار هدف وغاية لطالما ظل من أولويات الدول حتى تستطيع بعد ذلك القيام بكل الواجبات المنوطة بها. إذ يستحيل من الناحية العملية تحقيق أي تنمية أو تطور في غياب الأمن خاصة عندما ينظر إلى الأمن باعتباره علماً له أسس ونظريات وأخصائيين ومراكز أبحاث وبحوث دائمة تستهدف الجريمة وتعمل على الرقي بالجهاز الأمني وتطور من أداءه، وبلادنا واحدة من الدول التي تحتاج إلى تطوير العمل الأمني وتجاوز الصعوبات التي يعانيها ولأهمية البحث العلمي في العمل الأمني وضبط الجريمة ومكافحتها.

الثورة معاذ القرشي

أوضح الدكتور علي حمود العولقي مدير مركز البحوث والدراسات الأمنية وأستاذ القانون الدولي وحقوق الإنسان أن المركز أنشئ بموجب قانون إنشاء أكاديمية الشرطة رقم 10 لسنة 2001 ويقوم بإجراء البحوث النظرية والعلمية والتطبيقية والميدانية في مجالات علوم الشرطة ومكافحة الجريمة كما تهدف البحوث والدراسات إلى إيجاد الحلول الملائمة لمشكلات العمل الشرطوي.

وأضاف العولقي : يقوم المركز بعقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية لمناقشة قضايا ومشكلات الأمن وجمع ونشر البحوث والدراسات وإنشاء قاعدة المعلومات والبيانات لخدمة أغراض البحث العلمي ومهمتنا في الدرجة الأساسية مساعدة متخذ القرار وتقديم دراسات وأبحاث تجعل القرارات تتخذ وفق دراسات وأبحاث علمية وتطبيقية وميدانية وهذا أيضا من ضمن مخرجات الحوار الوطني لفريق الدفاع والأمن الذي أكد على أن تكون القرارات الأمنية تتخذ وفق الدراسات والأبحاث وهذا يمثل انتصاراً على الارتجالية والعشوائية في العمل الأمني وخاصة عند اتخاذ القرارات

وقال العولقي: عمليا المركز يتبع أكاديمية الشرطة ووزارة الداخلية وقد استطاع المركز منذ التأسيس إنجاز أكثر من 1300 بحث علمي عن الجريمة من قبل ضباط الشرطة عن كيفية مكافحة الجريمة وكيفية إدارة الأمن لمواجهتها وعن علاقة جهاز الشرطة بالجمهور.

◄ أغلب حملة الدكتوراه في اختصاصات غير أمنية

وتابع الدكتور العولقي قائلا: يقوم العمل البحثي في المركز من خلال 5 وحدات بحث هي وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم القرار ووحدة القيادة والسيطرة ووحدة بحوث السيطرة على الجريمة ووحدة الدفاع الاجتماعي وحقوق الإنسان ووحدة تنمية الموارد البشرية وكل وحدة من هذه الوحدات المذكورة لها اختصاصات معينة لا تتجاوزها لكن للأسف حتى الآن لا نزال نتابع الميزانية التشغيلية للمركز من قبل قيادة الوزارة التي لمسنا منها تجاوباً وتفاعلاً في الآونة الأخيرة كونها تفهمت الدور المنوط بهذا المركز وأهمية البحوث والدراسات للعمل الأمني وقال دعني أوضح مسألة مهمة وهي أن أغلب الحاصلين على درجة الدكتوراة من العاملين في وزارة الداخلية ليست في اختصاصات أمنية فقد تجد دكتوراً ما واسع الفهم بالحيض والنفاس وأحكام الأسرة وأحكام الطهارة لكنه غير محيط بالعمل الأمني على أساس علمي أكاديمي وهذه مفارقة غريبة ينبغي الوقوف عندها لصالح تطوير العمل الأمني كما أن التعاون مع الجامعات وتحديداً جامعة صنعاء ليس في صالح جهود البحث العلمي فيمكن أن تجد دكتورا وفي نفس الوقت يشغل منصباً كبيراً في الوزارة في مؤسسة من مؤسسات الدولة ليصل ما يحصل عليه من رواتب فقط إلى 1200000 ريال وهذا لا يخدم البحث العلمي ويؤثر على التعاون بيننا وبين الجامعة كما أن هذه الممارسات مخالفة لواحدة من مخرجات الحوار الوطني .

وأكد مدير مركز البحوث والدراسات الأمنية : أن هناك الكثير من الصعوبات التي يعانيها الجهاز الأمني ونحن نعمل من خلال المركز للبحث عن إيجاد حلول علمية لها ومنها كيفية استعادة ثقة الجمهور برجل الشرطة وكيف نعمل على توعية رجل الأمن بحدود الاختصاص وعلى إدارة حقوق الإنسان في الوزارة فقط تحديد المعايير لعمل رجال الأمن وهذا موجود في القانون ما هي أصلا حياة رجل الشرطة وما هي الحقوق المكفولة للمواطنين حتى لا يرافق عمل الجهاز الأمني تعسفاً في استخدام السلطة وأي تعسف يحدث هو تجاوز غير مسموح به إطلاقاً للقانون كما أن المواطن يوجد لديه قصور في الوعي بالحقوق التي كفلها القانون

مشيرا إلى أن المركز أعد أبراج لهذا العام نحاول من خلاله الاستمرارية في نشاطات المركز من خلال المؤتمرات العلمية وعقد الورش والندوات وإصدار مجلة خاصة بالمركز.

ولفت الدكتور العولقي إلى أن مستقبل العمل الأمني مرهون بمغادرة تركة الماضي والابتعاد عن العشوائية في الإدارة وترك المفاهيم التقليدية التي أثبتت فشلها ومواكبة العلم والتخطيط الاستراتيجي للمسألة الأمنية

واختتم مدير مركز البحوث والدراسات الأمنية حديثة قائلا : نتمنى أن يرتقي الجهاز الأمني إلى مستوي المسؤولية وأن يقوم كل من يعمل في هذا الجهاز بواجبة على أكمل وجه سواء كان في قمة الهرم الأمني أو في أسفله حتى نصل إلى مرحلة يشعر المواطن فيها بالأمن والاستقرار واقعا معاشا تصان فيه الحقوق والحريات والممتلكات من الاعتداء وسنعمل مع قيادة الوزارة وأكاديمية الشرطة من أجل تحقيق هذه الغاية .

عقيد/ محمد علي البحاشي

الاختناقات المرورية في أمانة العاصمة (1)

يعتبر الهم المروري أحد الهموم اليومية التي ترافق حياة كل مواطن ذلك أن وسائل المواصلات أصبحت عصب الحياة وترتبط حياة جميع سكان الأرض بهذه الوسائل بشكل أو بآخر ولذلك فليس من المستغرب أن يتم تناول هذا الهم من قبل الجميع سواء في وسائل الإعلام المختلفة أو في القائل والمنتديات.

لقد سعدنا باستطلاع في صحيفة الثورة للصحفية المبدعة (نجلاء الشيباني) يوم الجمعة الموافق 28 /3 /2014م تحت عنوان (جلطة مرورية في شرايين أمانة العاصمة) حيث تطرقت للاختناقات المرورية التي تحصل في الكثير من التقاطعات وقد أرجت ذلك إلى غياب رجال المرور عن هذه التقاطعات ونحن هنا نقدم لصحيفة وللصحفية الشكر على تطرقهم للهم المروري لأن ذلك يسهم في إيجاد حلول للمشكلة المرورية وفي نفس الوقت يسهم في نشر الوعي المروري بين أوساط المجتمع.

إن الاختناقات المرورية التي تحصل هنا وهناك في شوارع العاصمة ليس سببها عدم تواجد رجال المرور هذا إذا أردنا الإنصاف وإنما هناك العديد من المشاكل التي أدت وتؤدي إلى حصول اختناقات مرورية في العديد من شوارع العاصمة وفي البداية نود أن ننوه أن ما يحصل لدينا هو تباطؤ للحركة المرورية ويندر أن يحصل توقف لها كما يحصل في العديد من دول العالم الأكثر إمكانيات والأكثر تقدماً حيث تظل السيارات بالساعات متوقفة عن الحركة بسبب العدد الهائل الذي يتحرك في تلك الشوارع والتي هي خالية بالفعل من شرطة السير لأن هناك وسائل الكترونية تنظم الحركة والكل ملتزم بها ونحن لم نصل إلى هذه الإمكانيات كما أن الاختناقات تحصل لدقائق قليلة ويتحرك السير.

أن هناك أسباب عديدة لما يحصل من اختناقات في بعض التقاطعات التي تشهد حركة نشطة طوال اليوم ومن أسباب هذه الاختناقات ما يلي:

* القدرة الاستيعابية للشوارع وهذا الأمر لا يخفى على أحد فشوارع مدينة صنعاء الموجودة في وسطها وحول المدينة القديمة شوارع ضيقة ولا تتحمل العدد الكبير من السيارات التي تتحرك فيها خاصة أوقات الذروة حيث يكون تدفق السيارات أكبر من طاقة تلك الشوارع مما يؤدي إلى اكتظاظها وتزاحم السيارات فيها.

* سوء التخطيط الذي عانت منه العاصمة في ستينات وسبعينات القرن الماضي وقصور الشوارع الشريانية التي تغذي الشوارع الرئيسة وتساعد على تفريغها وتوزيعها على مختلف الاتجاهات هذا الأمر يساعد على تراكم السيارات وهدم توزيعها على مختلف الاتجاهات.

* تركز الكثير من المؤسسات الحكومية والتجارية في الشوارع الرئيسية واضطرار الكثير من الناس إلى سلوك تلك الشوارع للوصول إلى الأماكن التي يريدون الوصول إليها.

وللحديث بقية.

مدير شرطة سير أمانة العاصمة

تقلد العديد من المناصب القيادية العليا أبرزها نائب رئيس البرلمان

أسرة المناضل الحكيمي تناشد بتسوية راتبهم التقاعدي

وائل شرحة

تقلد العديد من المناصب القيادية العليا في الحكومة، ومن بين تلك المناصب نائب لمجلس النواب -1991 1993م، ونائب مجلس الشعب التأسيسي، ووزير لأكثر من وزارة من السبعينيات، إنه أحد الأشخاص الذين قادوا الوطن برفقة الرئيس القاضي عبدالرحمن الإرياني والرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي عام 1975م إذ كان وزيراً للتموين، كما أنه عمل سفيراً لليمن في أكثر من دولة عربية.

تاريخ حافل بالمناصب وأعوام مزخرفة بالإنجازات يشهد ويتكلم عنها الجميع، إلا أنها لم تقم بشيء لأبناء الرجل الوطني الراحل الذي بدأ العمل في الحكومة منذ 1963م وحتى 2005م بعد رحيله.. إنه المناضل سعيد محمد علي الحكيمي.

المناضل الحكيمي تقلد وشغل مراكز قيادية كثيرة في مسيرة حياته.. لكن ما هو أهم من ذلك هو أن يجهل أو يتجاهل البعض مكانتك وما قدمته للوطن بعد رحيلك عن السلطة والحياة.

بل الأعظم جرماً أن ينسى ويتناسى شخص وضعه القدر وبقرار جمهوري ذات يوم زميلاً لك في العمل والمنصب.. مناهضاً ومكملاً للأعمال التي تقوم بها للنهوض بالوطن نحو التقدم والازدهار.

كثيرون من زملاء المناضل الراحل في حقائب الحكومة خلال الفترة 1963 – 2005م منهم من لقي نحبه وغادر الحياة إلى جوار خالقه ومنهم من انضم إلى قائمة المتقاعدين في المنازل ومنهم ما يزال حالياً يتربع في مناصب الحكومة، ليس المهم من كان زملاؤه ورفقاؤه، المهم ما هو وضع أسرة الراحل الاقتصادية والمادية وهل هم كغيرهم من الأسر التي كان ولي أمرها يوماً رجل دولة؟

المناضل الذي تتحدث عنه في هذه السطور هو المرحوم سعيد محمد الحكيمي الذي انتقل إلى حياة الآخرة عام 2005م بعد مسيرة حافلة ومطرزة بالنجاحات وقائمة ممتلئة بالمناصب وغرف مزدحمة بالشهادات التقديرية والقرارات الجمهورية من ثلاث حكومات متعاقبة.

ورغم المناصب التي شغلها والأعوام التي قضاها في خدمة الوطن إلا أن راتبه الشهري لا يتجاوز الـ58 ألف ريال كونه توفى أثناء تطبيق الهيكل العام للأجور والمرتبات بوزارة الخدمة المدنية..

وبذلك أحيل الحكيمي إلى التقاعد دون أن يعتمد راتبه ضمن الهيكل العام آنذاك كمن أحيلوا آنذاك بحسب أسرته، ويحمل ولد المذكور محمد سعيد محمد الحكيمي بين يديه عدداً من الوثائق والمذكرات الرسمية الصادرة عن أكثر من وزارة وهيئة حكومية كل رسالة تطلب من الجهة المرسلة إليه وتأمل بالتوجيه بتسوية وضع الراحل سعيد محمد الحكيمي الذي منح بقرار جمهوري درجة نائب رئيس وزراء بحسب القرار الجمهوري رقم (14) لسنة 1991م وذلك أسوة بمن تم إحالتهم للتقاعد، لكن تلك المتابعة لأجل تسوية وضعه باءت بالفشل دون جدوى أو فائدة تستحق الذكر سوى التعب والمشقة لأسرته بحسب الوثائق التي بين يدينا.

ولد الراحل أطلق مناشدة عبر الصحيفة إلى رئيس الجمهورية بالنظر إلى شكواهم وأوضاعهم المادية والتوجيه للجهات المختصة والمعنية بتسوية وضع والده أسوة بمن يتم إحالتهم إلى التقاعد.

إلى أمانة العاصمة..

دخان المخلفات يخنقنا

عبدالناصر الهلالي

صار أمراً معتاداً .. أن يأتي عمال النظافة في المساء يحملون جزءاً من المخلفات، ويشعلون النار فيما تبقى.

عشرات المرات، وأنا أشاهد ذلك وعندما طفحت النفس من سموم الدخان.. أخبرتهم بعدم صوابية ما يفعلون.. فرد أحدهم: ليش أنت الذي تتكلم.. هذه كراتين، ويجب أن نحرقها.

في البداية كنا نشتكي من تراكم المخلفات لأيام في أماكن تجمعها، ومازال هذا يحدث..واليوم نشتكي تجمعها حينا وحرق ما تبقى منها على الدوام.

كنت أظن في البداية أن عمال النظافة الذين يأتون إلى حمل المخلفات من الجراف هم من يشعلون النار فيما تبقى من مخلفات (الصورة توضح ذلك).

لكن عندما خرجت إلى شارع النصر وجدت الدخان يتصاعد من كومة كبيرة للمخلفات.. قلت أيضاً هم نفس العمال الذين أحرقوا المخلفات في حي الجراف الغربي..أحرقوا المخلفات في شارع النصر.

في صباح اليوم الثاني ذهبت إلى العمل في الصحيفة، فوجدت النار تشتعل بكومة أخرى من المخلفات بالقرب من الصحيفة، وفي نفس اليوم كان الدخان يتصاعد من الاتجاه الشرقي لملعب الثورة.

لقد غدا الأمر ظاهرة وليس محض صدفة كما كنت أظن إذا المدينة يومياً تختنق بدخان المخلفات في غير مكان من أحيائها تشتعل النار بالمخلفات ليس بفعل الناس الذين ضجوا تراكم المخلفات لأيام، ولكن بفعل عمال النظافة.

هؤلاء إما أنهم ينتقمون من الناس وهذا شعور نفسي يميل إلى المرض، وإما أنهم لا يدركون مخاطر ذلك.. وأنه حينما يظل الدخان يتصاعد لساعات وهذا بحسب تحقيق استقصائي نشر في مايو من العام الماضي بصحيفة الثورة يؤثر على الجهاز التنفسي للناس.. الاستبيان الذي وزع في مكان احتراق المخلفات بمقلب تعز..أثبت أن "82 %" يعانون من أمراض الجهاز التنفسي، وأثبت الأطباء الذين يعملون في مراكز طبية بالقرب من مكان (المقلب) أن الكثير من السكان الذين يعتادون على زيارة تلك المنشآت الطبية يعانون من أمراض الجهاز التنفسي.

ما نشاهده اليوم في أمانة العاصمة يبعث الخوف لدى الناس..في أماكن عدة، والدخان يتصاعد من المخلفات المبعثرة في أحياء العاصمة.. ما يعني أن استنشاق الناس لهذا الدخان المسموم سيعرض حياة الكثيرين من الناس للخطر.

ما يحدث في حارة الجراف بمنطقة الثورة، وبجانب الملعب شارع (الزريقي) تحديداً وبجانب صحيفة الثورة مديرية شعوب، وأماكن أخرى كثيرة مخيف ومع مرور الأيام، واستمرار هذا الأمر حتماً سيذهب الناس إلى المستشفيات بحثاً عن العلاج.

ببساطة أمانة العاصمة تتحول بفعل الإهمال وعبث الناس ، وعمال النظافة إلى مقلب مخلفات محترق، والصور التي تنشر مع هذا النص إثبات كاف لما يحدث في أمانة العاصمة من احتراق للمخلفات بشكل شبه يومي في أماكن بعينها، ويومياً في أماكن أخرى.

قبل شهرين نشرت صحيفة الثورة لقطة في الصفحة الأخيرة عن تراكم المخلفات في الجراف، وبالفعل تحمست الجهة الرسمية المعنية، وأتوا بجرافة للتخلص من جميع المخلفات، غير أن هذا الاهتمام لم يستمر طويلاً هي أيام فقط ، وتحول تراكم المخلفات إلى دخان يتسرب إلى المنازل، وبالتالي يؤثر على صحة الناس.

المسألة لا تحتاج إلى الكثير من العناء للتأكد مما يفعله عمال النظافة بإمكان الجهات المختصة النزول إلى أي مكان، وسيدركون حجم الكارثة.

لا يظل تصوري من هول ما أشاهده من دخان في غير مكان أن عمال النظافة يفعلون ذلك بتوجيهات رسمية، وأتمنى أن يكون تصوري خاطئاً والأيام القادمة ستؤكد ذلك.